استخدام أدوات التحليل المالي كآلية للتنبؤ بالمخاطر الائتمانية للمؤسسات الاقتصادية في البنوك الجزائرية- دراسة حالة على مستوى بنك سوسيتي جنرال الجزائر (وكالة برج بوعريريج)-

د. أوصغير الويزة

جامعة برج بوعريريج/ الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية استخدام البنوك التجارية الجزائرية لأدوات التحليل المالي في التنبؤ بالمخاطر الائتمانية للمؤسسات الاقتصادية، حيث أن الصناعة المصرفية ترتكز على المخاطرة فبدون المخاطر تقل الأرباح أو تنعدم، فكلما قبل المصرف أن يتعرض لقدر أكبر من المخاطر نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح ؛ ومن هنا تأتي أهمية اكتشاف المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي خاصة منها المخاطر الائتمانية، ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها وإدارتها بطريقة سليمة لتحقيق أهداف البنك. حيث خلصت الدراسة إلى أن استعمال أدوات التحليل المالي ورغم قدمها تساعد البنوك في التنبؤ بالمخاطر الائتمانية.

الكلمات المفتاحية: مخاطر الائتمان، التنبؤ بالمخاطر، التحليل المالي، أدوات التحليل المالي، البنوك التجارية.

Abstract:

This study aims at clarifying the importance of the use of financial analysis tools by Algerian commercial banks in predicting the credit risk of economic institutions. The banking industry is based on risk. Without risk, profits are less. The higher the risk, the greater the profit ; Hence the importance of discovering the risks that surround banking, especially credit risks, not to avoid them but to work to contain them and manage them properly to achieve the Bank's objectives. The study concluded that the use of financial analysis tools, despite their introduction, helps banks to predict credit risk.

Keywords: Credit risk, Risk forecasting, Financial analysis, Financial analysis tools, Commercial banks.

مقدمة:

تؤدي البنوك التجارية دورا بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية ؛ حيث تقوم بوظيفة الوسيط المالي بين فئتي المدخرين والمستثمرين، فهي تقوم بجمع الودائع والعمل على توظيفها في مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك عن طريق القيام بوظيفة الائتمان.

ونظرا لازدياد حدة المنافسة، التطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية، أصبحت البنوك تواجه العديد من المخاطر المصرفية تتفاوت درجة خطورتها من بنك إلى آخر حسب درجة تعقد عملياته.

ومن أهم هذه المخاطر نذكر المخاطر الائتمانية الناتجة عن النشاط الإقراضي ؛ لذلك تهتم البنوك بكيفية التنبؤ بهذه المخاطر وذلك بتحديدها بدقة، ومن ثم التحكم فيها، ومن أهم أساليب التنبؤ المعتمدة في البنوك نجد استعمال أدوات التحليل المالي.

وعليه فإن إشكالية هذه الدراسة تتبلور في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالمخاطر الائتمانية للمؤسسات الاقتصادية في البنوك التجارية؟.

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الأساليب المعتمدة من طرف البنوك التجارية للتنبؤ بالمخاطر الائتمانية؟؛
- كيف تساهم أدوات التحليل المالي في تشخيص المخاطر الائتمانية للمؤسسات الاقتصادية؟؛
- هل تساهم الأدوات المستخدمة في التحليل المالي في بنك سوسيتي جنرال الجزائر في التنبؤ بالمخاطر الائتمانية للمؤسسات الاقتصادية؟.

فرضيات الدراسة:

بهدف دراسة وتحليل الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:

- تعتمد البنوك التجارية على مجموعة من التقنيات للتنبؤ بالمخاطر الائتمانية للمؤسسات؛
- إن الأدوات المستخدمة في التحليل المالي تساعد البنوك في تشخيص المخاطر الائتمانية للمؤسسات الاقتصادية؛
- يستخدم بنك سوسيتي جنرال الجزائر مجموعة من أدوات التحليل المالي بهدف الوقوف على المخاطر الائتمانية للمؤسسات الاقتصادية طالبة التمويل.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة الوقوف على واقع استخدام أدوات التحليل المالي في البنوك التجارية للتنبؤ بالمخاطر الائتمانية التي تهدد نشاطها الرئيسي وهو منح الائتمان المصرفي، مما يحافظ على سلامتها المالية من جهة ومن جهة أخرى تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي.

أهداف الدراسة:

سنحاول من خلال هذا البحث الوصول إلى الأهداف التالية:

- التعرف على أهم مصادر المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية؛
- الإلمام بمختلف التقنيات المستخدمة للتنبؤ بالمخاطر الائتمانية في البنوك التجارية؛
- إبراز أهمية أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالمخاطر الائتمانية؛
- التعرف على واقع تطبيق التحليل المالي في بنك سوسيتي جنرال الجزائر.

منهج الدراسة:

لقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ذلك أن البحث يتطلب تجميع المعلومات والبيانات وتحليلها من جهة، ومن جهة أخرى على منهج دراسة حالة على مستوى بنك سوسيتي جنرال الجزائر(وكالة برج بوعريريج).

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى ثلاثة عناصر على النحو التالي:

- سيكون هذا العنصر مدخلا للتعريف بالمخاطر الائتمانية، حيث سيتم التطرق لمفهومها، ليتم الانتقال إلى أهم مصادرها؛
- سيتم التطرق في هذا العنصر لتقنيات التنبؤ بالمخاطر الائتمانية القديمة منها والحديثة؛
- سيتم التطرق في هذا العنصر لدراسة حالة على مستوى بنك سوسيتي جنرال الجزائر (وكالة برج بوعريريج) لإبراز دور أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالمخاطر الائتمانية.

أولا: ماهية المخاطر الائتمانية

يواجه البنك عدة مخاطر مما يلزم عليه تحديدها وقياسها؛ ومن أهم هذه المخاطر التي تعترض البنوك نجد المخاطر الائتمانية.

1-1/ مفهوم المخاطر الائتمانية:

الخطر هو توأم الائتمان المصرفي والمصاحب له دائما وأبدا فكل عملية ائتمان يقوم بها البنك تحمل له بين جوانبها بعض المخاطر، ومن ثم فالحقيقة الثابتة التي تفرض نفسها هي أنه لا يوجد ائتمان بلا مخاطر لأنه مهما بلغت درجة الدقة والحيطة في إعداد التقارير وعمل التحليلات الائتمانية للعميل، فإنه من الممكن أن تختلف التقديرات المحتملة عن الأحداث الفعلية في الحياة العملية ؛ ولذلك فإنه لا يمكن القول بصفة عامة أن درجة المخاطرة الائتمانية المصاحبة لعملية منح الائتمان المصرفي يمكن أن تصل إلى الصفر ؛ وذلك لوجود عدة أسباب تؤدي إلى ذلك.

ويمكن تعريف المخاطر الائتمانية بأنها:

1. "مجموعة الخسائر المالية التي قد يتعرض لها البنك الممول نتيجة عدم مقدرة العميل على سداد أصل القرض وفوائده ؛ وذلك بسبب عدة عوامل داخلية وخارجية منها ما قد يتعلق بضعف إدارة الائتمان في البنك ومنها ما قد يتعلق بمختلف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية".[1]

2. هو "خطر الطرف المقابل في أي صفقة مالية عندما لا يحترم التزاماته الموجودة في العقد مما يؤدي إلى حدوث خسائر للطرف الآخر (البنك)".[2]

3. هو "خسارة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض، عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات، وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان، الاعتماد المستندي، العقود المستقبلية، عقود المبادلة والخيارات ".[3]

ومن هذه التعاريف يمكن القول أن المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب قيام البنك بتقديم الائتمان أو القروض للعملاء، مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا بسبب عدم قدرة العميل المقترض عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك في الوقت المحدد في اتفاقية القرض مما يوقع هذا الأخير في حالة خسارة.

1-2/ مصادر المخاطر الائتمانية: إن عدم قدرة المقترض عن الوفاء بالتزاماته يعود لعدة أسباب، منها ما هو متعلق به ومنها ما هو خارج نطاق سيطرته، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:[4]

1. **المخاطر الفردية (أو الخاصة بالمؤسسة)**: وهي مخاطر مرتبطة بالمقترض كوضعيته المالية أو قدرته المالية على رد القرض، الوضعية التجارية للمؤسسة، مصادر السداد، الوضعية العامة للمؤسسة كنقص الموارد التي تؤدي لعدم كفاية رأس المال العامل إضافة لطبيعة العملية الممولة ومدتها ومبلغها؛
2. **المخاطر القطاعية:** وتسمى كذلك بالمخاطر المهنية وهي متعلقة بفرع النشاط، وهي تكمن في التحولات السريعة التي يمكن أن تحدث في شروط الاستغلال التجاري أو الصناعي لنشاط معين تبعا لأحداث محددة (كانهيار الأسعار، تشبع الأسواق، منافسة منتجات أجنبية ذات جودة عالية...)، وهذه التحولات قد تسبب انكماشا في أسواق المؤسسة، ويهدد هذا الخطر البنوك الملتزمة ماليا بشكل كبير في قطاع ما؛
3. **المخاطر العامة:** وهو مرتبط بحدوث أزمات سياسية أو اقتصادية داخلية أو بظواهر طبيعية مثل: الجفاف، الفيضانات والزلازل، والتي تلحق الضرر بالنشاط الاقتصادي ككل؛
4. **مخاطر البلد:** يتعلق خطر البلد بالقروض الموجهة لتمويل عمليات التجارة الخارجية، وهو يعرف بأنه "خطر عدم القدرة على التسديد الكلي أو الجزئي للالتزامات خارج الميزانية والمتعلقة بعميل مقيم في بلد آخر، نتيجة ظروف اقتصادية وسياسية سائدة في بلد المقترض والتي تؤثر على وفائه بالتزاماته".

ثانيا: تقنيات التنبؤ بالمخاطر الائتمانية

تعد المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك، وهذا ما استوجب عليها وضع إجراءات وتقنيات لتنبأ بها وتقييمها، ومن أهم الطرق المستخدمة نذكر:

1- أدوات التحليل المالي:

تعتبر هذه الطريقة الأكثر استعمالا في وقتنا الحاضر، وتعتمد على حكم محلل القرض أو المكلف بالدراسات على مستوى البنك على قدرة ورغبة المقترض على سداد قرضه ؛ ويختلف هذا التحليل حسب نوعية الشخص الممنوح له (أفراد أو مؤسسات) وحسب مدته (قصير أو طويل الأجل).[5]

فبالنسبة للقروض الموجهة للأفراد ؛ يجب على المصرفي أولا جمع كل المعلومات الضرورية حول المقترض (الوضعية العائلية، المداخيل، الأقدمية المهنية...)، ومعلومات حول عمليات الاقتراض السابقة (قيمة مبالغها، وضعية المقترض تجاه البنوك الأخرى...)، وانطلاقا من هذه المعلومات يمكن للبنكي معرفة قدرة المقترض على سداد قرضه.

أما بالنسبة للقروض الموجهة للأشخاص المعنويين والتي غالبا ما تتميز بقيمتها المرتفعة، فعلى المصرفي تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة قبل اتخاذ قرار منح القرض، والبداية تكون بجمع كل المعلومات – في العادة للثلاث سنوات الأخيرة – حول هذه المؤسسة (نشاط المؤسسة، الجوانب التنظيمية والإدارية، نوعية مسيري المؤسسة ومساهميها، رقم الأعمال المحقق، النتائج المحققة..)، وهذا بالاعتماد على الميزانيات السنوية وجداول حسابات النتائج والملاحق، كما يمكن الحصول على المعلومات المرتبطة بمحيطها (نوعية المنافسة في القطاع، نوعية المنتجات، دراسة السوق...).

وبعد جمع هذه المعلومات يقوم المصرفي بدراستها وتحليلها باستخدام مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة) وبعض النسب المالية (نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية، معدلات دوران الأصول المتداولة، نسب التمويل الذاتي...)، وتحليل جدول الموارد والاستخدامات ودراسة جدول تدفقات الخزينة للكشف عن نقاط القوة والضعف بها، مع تحديد العوائد التي يمكن أن تجنيها المؤسسة من عملية التمويل، ومن ثم تحديد مدى قدرتها على التسديد وتقدير حجم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.[6]

والجدول الموالي يوضح أهم النسب المالية المعتمدة في التحليل المالي:

الجدول رقم (1): بعض النسب المالية المعتمدة في التحليل المالي

اسم النسبة		كيفية حسابها	التفسير المالي للمؤشر
نسب التمويل	التمويل الدائم	أموال دائمة/ أصول غير جارية *100	تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول غير الجارية بواسطة الموارد الثابتة فإذا كانت هذه النسبة أقل من100% هذا يعني أن جزء من الأصول غير الجارية تم تغطيته بواسطة الخصوم الجارية.
	التمويل الخاص	أموال خاصة / أصول غير جارية*100	تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول غير الجارية بواسطة الأموال الخاصة فإذا كانت هذه النسبة أقل من100% هذا يعني أن جزء من الأصول غير الجارية تم تغطيته بواسطة الخصوم غير الجارية.
نسب السيولة	السيولة العامة	الأصول الجارية/ الخصوم الجارية *1	تعتبر هذه النسبة مؤشر جيد لقياس السيولة قصيرة الأجل بالرغم من وجود بعض القيود، فبعض البنود مثل المصاريف المسبقة الدفع التي تمثل السداد المبكر للخصوم الجارية المستقبلية لا تعتبر مصدرا محتملا للسيولة.
	السيولة المختصرة	الأصول الجارية – المخزون السلعي/الخصوم الجارية *100	تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول قيمة هذه السيولة تتراوح بين 30% كحد أدنى و50% كحد أقصى إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة تساوي نصف الديون القصيرة أو أقل
نسب النشاط	معدل دوران الأصول	رقم الأعمال / الأصول *100	يوضح معدل دوران الأصول ومدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات خارج الرسم، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس قيمة المبيعات التي تتولد عن كل وحدة نقدية من قيمة الأصول.
نسب الربحية	مجمل الربح إلى المبيعات	مجمل الربح/ رقم الأعمال الصافي *100	توضح هذه النسبة مدى انخفاض سعر البيع الفردي دون تحقيق الخسائر.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة تزداد عمقا وصعوبة إذا تعلق الأمر بالحصول على قروض لتمويل العمليات الاستثمارية ؛ أين تتسم ظروف التقييم بعدم التأكد مما يزيد في قيمة المخاطر المتوقعة.

من خلال ما سبق يتجلى أن هذه الطريقة تحمل بين طياتها بعض الايجابيات والسلبيات[7] ؛ حيث أن أهم مزايا هذه الطريقة نذكر أنها تسمح للمصرفي بمعرفة المؤسسات ماضيا، حاضرا ومستقبلا بفضل الوثائق المدروسة، كما أنها تعتمد على التفكير البشري في التحليل وأخذ القرار، كما يعاب على استعمال هذه الطريقة في التنبؤ بالمخاطر أن المصرفي يكون ذاتيا في اتخاذ القرار كما أنها تتطلب وقتا طويلا.

2- طريقة القرض التنقيطي:

هي طريقة آلية للتنقيط، تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك[8]، والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المؤسسات التي يتعامل معها[9].

وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات، وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات، وهي اليوم تطبق في الكثير من مؤسسات القرض خصوصا على القروض الاستهلاكية.[10]

حيث تحسب النقطة بطريقة إحصائية انطلاقا من المعلومات الكمية التي تميز هذا الزبون، مع العلم أن لكل معلومة معامل ترجيح معين، ثم تقارن هذه النقطة بحد مثبت من طرف البنك " مصلحة القروض "، حيث يقبل طلب الزبون في الحصول على القرض إذا كانت هذه النقطة أعلى من هذا الحد ويرفض في الحالة العكسية.[11]

يحدد البنك هذا الحد انطلاقا من اختيار عينة مشكلة من إجمالي ملفات طلبات القروض المقدمة والمدروسة سلفا، حيث تتضمن العينة صنفين من الزبائن ؛ الزبائن الممتازين (الذين لم يسجل عليهم أي حادث) والزبائن السيئين (الذين لم يسددوا قروضهم أو الزبائن الذين سجلت عليهم حوادث كالتأخر في تسديد المستحقات).

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): التمييز بين أصناف الزبائن

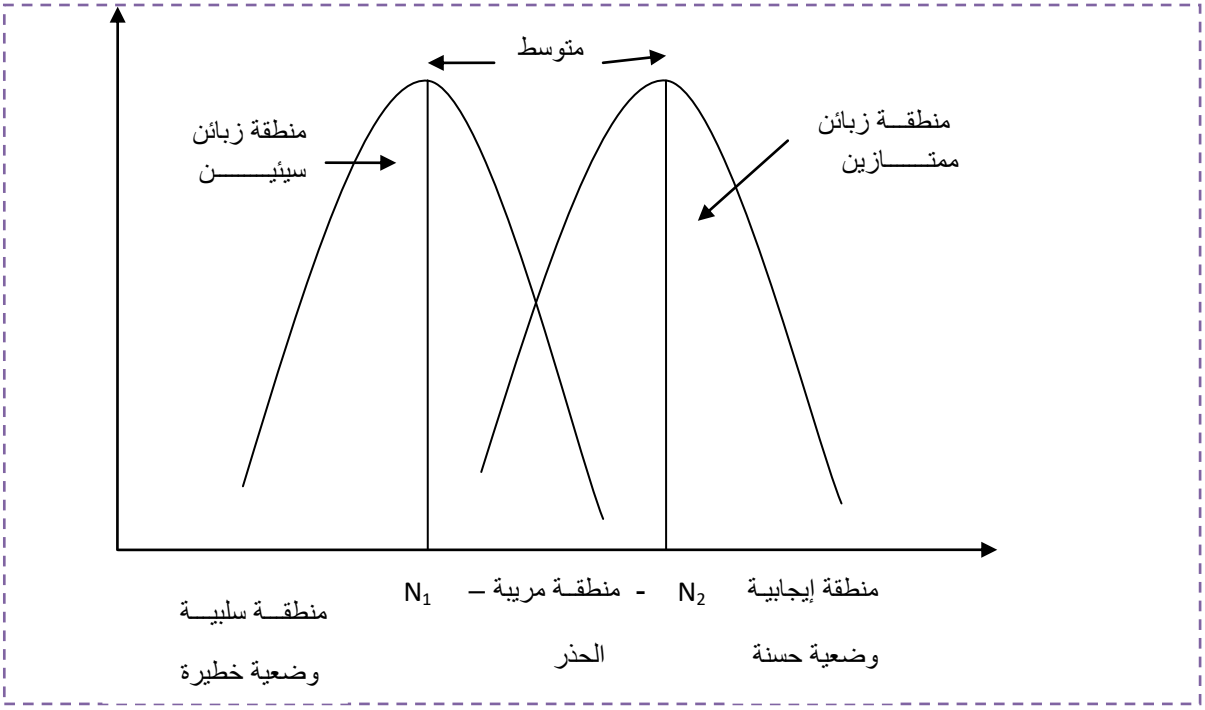

Source : Sylvie De COUSSEGUES, Gestion De la Banque "Du Diagnostique A la Stratégie ",Edition Dunod, 5e Edition, Paris, 2007, p 163.

ويعطى لكل زبون صفات الملاءة التي تحدد انطلاقا من المعلومات التي يحوزها البنكي عنه، فإذا تعلق الأمر بالأفراد فإن هذه المعلومات تتمثل في العمر، الدخل، المهنة، الأقدمية المهنية، الوضعية العائلية...الخ.

ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): شبكة تحليل خطر القرض بالنسبة للأفراد

البيان	النقطة	البيان (تابع)	النقطة
السكن :		**العمر:**	
مالك أو في طريق الامتلاك	40	أقل من 45 سنة	20
مستأجر	25	أكبر من 45 سنة	4
دون إجابة	5	**الوضعية العائلية :**	
حالات أخرى	15	رجل أعزب	10
فترة الاقامة في نفس العنوان:		امرأة عزباء	15
أقل من 6 اشهر	12	متزوج	25
من 6 أشهر إلى سنتين	15	**عدد الأفراد المكلف بهم :**	
من 2-7 سنوات	22	0	10
أكثر من 7 سنوات	35	1	20
دون إجابة	12	2	30
المهنة :		أكثر من 2	10
بطال	25	**المداخيل الشهرية :**	
متقاعد	48	أقل من 800 €	5

إطار متوسط، سامي، مهنة حرة	45	من 800- 1200 €	15
تاجر، حرفي	35	من 1200- 1800 €	30
تقني	40	أكثر من 1800 €	50
عامل مكتب، عامل بسيط	35	**التعاملات مع البنك :**	
عامل موسمي	30	لا يوجد	10
الأقدمية المهنية :		حساب الشيك	40
أقل من سنة	12	حساب الشيك والادخار	60
من 1-3 سنوات	15		
من 3- 5 سنوات	25		
أكثر من 5 سنوات	48		

Source : Sylvie De COUSSERGUES, Gestion De la Banque "Du Diagnostique A la Stratégie ", Edition Dunod, 5e Edition, Paris, 2007, p 164.

من خلال الجدول يتضح أن عملية تحليل خطر القرض بالنسبة للأفراد، تأخذ تسعة عناصر بعين الاعتبار، ترجح وفقا لدرجة تأثيرها على ملاءة المقترض، وتختلف من بنك إلى آخر حسب إستراتيجيته، فبعد حساب نقطة طالب القرض تقارن مع النقطة المحددة مسبقا من طرف البنك، ومن ثم يمكن للبنكي اتخاذ قرار منح القرض من عدمه، وتجدر الإشارة إلى أن البنوك تستخدم البرامج المعلوماتية في حساب هذه النقطة والقيام بالمقارنة.

أما إذا كانت مؤسسة، فتتمثل المعلومات في النسب المالية المرجحة تبعا لقابليتها للفصل بين المؤسسات السليمة والعاجزة، حيث تختلف عملية اختيار هذه المعلومات من بنك إلى آخر، إلا أن البنك المركزي الفرنسي استخدم المعادلة Z لتحديد النقطة المميزة لكل مؤسسة، وذلك بالاعتماد عل ثمان نسب مالية تتمثل فيما يلي:[12]

$$100Z=-1,255R_1+2,003R_2-0,824R_3+5,22R_4-0,689R_5-1,164R_6+0,706R_7+1,408R_8-85,544$$

علما أن:

R_1 **:** المصاريف المالية / الناتج الاقتصادي الإجمالي؛

R_2 : الموارد الدائمة /رؤوس الأموال المستثمرة؛

R_3 : طاقة التمويل الذاتي /المديونية الإجمالية؛

R_4 : الناتج الاقتصادي الإجمالي /رقم الأعمال خارج الرسم؛

R_5 : الديون التجارية /مشتريات متضمنة الرسم؛

R_6 : معدل نمو القيمة المضافة؛

R_7 : (أعمال قيد الانجاز + ذمم – تسبيقات)/ قيمة الإنتاج؛

R_8 : الاستثمار المادي المتوسط / القيمة المضافة.

ويمكن أن تأخذ القيمة Z ثلاث مجالات يميز من خلالها مستوى خطر المؤسسة وهي:

- لما $z>0,125$ منطقة ملائمة، أي أن المؤسسة في وضعية سليمة؛
- لما $-0,125<z<0,125$ يعتبر منطقة مريبة (غير أكيدة)؛
- لما $z<-0,125$ تعتبر منطقة غير ملائمة (مؤسسات عاجزة عن الوفاء بديونها).

وبالرغم مما تتميز به طريقة التنقيط بانخفاض تكاليفها والسرعة في التنفيذ فهي تعاني من مشكلة الزمن، بحيث بعد مرور مدة زمنية من الاستعمال تفقد دالة التنقيط فعاليتها وتصبح غير صالحة للاستعمال ؛ وهذا نتيجة للتغير في الوضعية الاقتصادية، حيث أن المعايير المستعملة في التصنيف يمكن أن تتغير مع الوقت، كما أن الموازنات التابعة للمعايير والعتبة المحددة لترتيب المؤسسات قد تتغير، بالإضافة إلى ذلك فهي لا تحدد وضعية طالب القرض مباشرة سواء كانت مؤسسة أو فرد، ولكن تبين إحصائيا بأن سلوكه يشبه سلوك شخص آخر وضعيته معروفة سابقا (حالة جيدة أو سيئة).

3- طريقة الأنظمة الخبيرة:

تعتمد الأنظمة الخبيرة على المعلومات النوعية عكس طريقة القرض التنقيطي التي تعتمد على المعلومات الكمية في تقييمها لخطر القرض، وهي تسعى إلى تقليد قواعد اتخاذ القرار المعتمدة من طرف الخبراء في البنك– مسؤولي القرض– بشأن عمليات الاقتراض، والتي تكون متبوعة بترجيحات تسمح بوصف خصائص خطر المقترض وإعطائه نقطة معينة، انطلاقا من تحليل المعلومات المتعلقة بالمقترض.[13]

ومن بين المعلومات التي تحتاجها الأنظمة الخبيرة لتقييم خطر العملاء ما يلي:[14]

- ✓ **معلومات حول الخصوصيات المالية للمقترض:**
  - الهيكل المالي ووضعية الديون والوضعية المالية؛
  - الشهرة وأقدمية العلاقات مع العملاء ونوعيتها؛
  - السياسة المالية والتمويل الذاتي؛
  - مستوى الربحية والاستقرار الزمني للأرباح؛
  - مستوى الضمانات المقدمة.
- ✓ **معلومات حول السوق والوضعية التنافسية للمؤسسة:**
  - وضعية منتجات المؤسسة في السوق؛
  - حالة التكنولوجيا والأداء الإنتاجي للمؤسسة في قطاعها؛
  - تقييم كيفية إدارة أعمال المؤسسة؛
  - وضعية قطاع النشاط للمؤسسة في القطاع الاقتصادي ككل.

تسمح هذه الأنظمة بتكوين إطار تحليل معياري (قواعد الخبرة) يعمل على تحديد وقياس مخاطر المقترضين، كما أنها تقوم بإدماج هذه القواعد في أنظمة اتخاذ القرارات التشغيلية، فظلا عن ذلك هناك عدة أنظمة خبيرة يمكن للبنك الاعتماد عليها في تقيم مخاطر القروض، منها طريقة النسب المالية التي تعتمد على مؤشرات تحليل مالي والطريقة الأنجلوساكسونية C5 * أي العوامل الخمسة لتحديد الجدارة الائتمانية للمقترض، والتي يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): النموذج الاسترشادي الرقمي لتقييم مخاطر ائتمان العميل.

الرقم	عامل المخاطرة	العوامل المحددة للمخاطر	الدرجة التقييمية	الدرجة المعيارية
	الشخصية CHARACTER	أخلاقية العميل وسلوكياته.		2
		طريقة المعيشية والأسلوب في الانفاق.		2
		العادات الشخصية والجانب الثقافي.		2
		الوضع الاجتماعي والدرجة العلمية.		2
		الحالة الصحية والمرحلة السنية.		2
		العلاقات التجارية والنزاهة في المعاملات.		2
		السمعة في السوق.		2
		السمعة في البنوك.		2
		مدى الوفاء بسداد الالتزامات في التوقيت.		2
		الخلفاء المحتملين للادارة.		2
	المجموع			20
	المقدرة CAPACITY	المقدرة على ادارة المنشأة بكفاءة وفاعلية.		2
		المقدرة على استخدام الأموال المستثمرة بكفاءة وفي الأغراض المخصصة.		2
		المقدرة على توفير مصادر أموال تفي بالسداد في الأجل المحدد.		2
		المقدرة على تحقيق الاستقرار في السوق وتحقيق مركز تنافسي.		2
		المقدرة على مواجهة المشكلات بالحلول المناسبة.		2

* CHARACTER, CAPACITY, CAPITAL, COLLATERAL, CONDITIONS .

		المقدرة على إدارة الحسابات وتحقيق معدلات نشاط جيدة.		2
		المقدرة على ادارة الائتمان في حدود الشروط والضمانات المحددة.		2
		المقدرة على تحديد الأموال المقترضة والأغراض الموجهة إليها.		2
		مدى سيطرة إدارة الرجل الواحد.		2
		الخبرة الفنية والادارية لمسيري المؤسسة.		2
	المجموع			20
	رأس المال والموقف المالي CAPITAL	مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة مع الاستخدامات		4
		مدى توافر رأس المال الكافي لإدارة النشاط.		2
		القدرة على الاحتفاظ برأس المال وتنميته عن طريق تحقيق اللأرباح.		2
		الكفاءة في إدارة النقدية.		2
		الكفاءة في تحقيق رأس المال العامل موجب.		2
		الكفاءة في إدارة الاستثمار.		2
		الوزن المهني لمراقبة حسابات المنشأة.		2
		مسك الشركة لحسابات منتظمة.		2
		الشفافية والمصداقية في البيانات المالية المقدمة.		2
	المجموع			20
	الضمان ووسيلة السداد COLLATEEAL	الأولوية والامتياز في الضمانات.		4
		سلامة استيفاء الضمانات وتوافر الوثائق المستندية.		2
		مدى رجاحة تقييم الضمانات وتحديثها بالقيم السوقية.		2
		كفاءة تحديد المخاطر المرتبطة بالقروض.		2
		مدى سرعة تصفية الضمانات.		2
		التطور الحادث في أرقام المبيعات.		2
		مدى سهولة تسويق سلع المنشأة.		2
		مدى كفاءة تحصيل الديون.		4
	المجموع			20
	الظروف المحيطة CONDITIONS	مكانة المنشأة في السوق المحلي والخارجي.		2
		حجم المنافسة التي تواجهها المنشأة.		2
		الظروف الاقتصادية السائدة لقطاع النشاط.		2
		موقع المنشأة من الدورة الاقتصادية وأثرها على النشاط.		2
		مدى نمطية النشاط واستقراره وملامح نموه.		2
		تأثير التشريعات المالية على المنشأة.		2
		تأثير التطورات التكنولوجية على أسلوب لانتاج.		2
		تأثير المكون الأجنبي الداخل في النشاط		2
		الاستعلام عند مركزية المخاطر.		4
	المجموع			20
	المجموع			100

المصدر: عبد الحميد الشواربي ومحمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية: من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، الإسكندرية، منشأة المعارف للنشر،2002، ص 571-574.

وتلخص النتائج المتحصل عليها في الجدول الموالي:

جدول رقم (3): ملخص عوامل مخاطر ائتمان العميل

الرقم	عامل المخاطرة	الدرجة التقيمية	الدرجة المعيارية	النتيجة
1	الشخصية		20	
2	المقدرة		20	
3	رأس المال		20	
4	الضمان		20	
5	الظروف المحيطية		20	
المجموع			100	

المصدر: عبد الحميد الشواربي ومحمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية: من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، الإسكندرية، منشأة المعارف للنشر،2002،ص 571-574.

ثم بعد ذلك نقارن النتائج المتحصل عليها لكل عميل مع المعايير المطلوبة التي يحددها البنك مسبقا لتحديد درجة خطر المقترض، والجدول الموالي يوضح عوامل المخاطرة:

الجدول رقم (4): دليل عوامل المخاطر

الرقم	تقييم المعدل	الدرجة المعيارية
1	معدل ممتاز	من 86 إلى100
2	معدل جيد	من 71 إلى 85
3	معدل مقبول	من 61 إلى 70
4	معدل ضعيف (تحت المراقبة)	من 51 إلى 60
5	معدل خطر (حظر التمويل)	أقل من 50

المصدر: عبد الحميد الشواربي ومحمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية: من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، الإسكندرية، منشأة المعارف للنشر،2002، ص 571-574.

وتتميز الأنظمة الخبرة بأنها:[15]

- تعتمد على المعطيات النوعية لكنها تدمج دائما معايير قابلة للقياس كمية؛
- طريقة تبني انطلاقا من الخبرة البشرية ثم تكمل بعملية إثبات؛
- أنظمة واضحة وذكية لأنها تقلد طريقة تفكير الخبراء فيما يخص قرارات منح القروض؛
- لا تحتاج إلى معطيات تاريخية طويلة عن المؤسسة المقترضة لاعتمادها على الخبرة؛
- وبما أن الأنظمة الخبيرة تعتمد على تجربة الخبراء، فإنه من الصعب تحديد الإجراءات العلمية لاختبار مصداقية نتائجها.

من خلال ما سبق، نستنتج أن البنوك تتوفر على عدة طرق يمكن استخدامها في تقيم مخاطر الائتمان تقوم باختيار الطريقة الملائمة لها حسب المعلومات المتوفرة عن العميل من جهة، وحسب إمكانياته من جهة أخرى ، وبعد تقييمه لهذه المخاطر ينتقل إلى مرحلة أخرى هي كيفية الوقاية من هذه المخاطر.

ثالثا: دراسة حالة على مستوى بنك سوسيتي جنرال الجزائر – وكالة برج بوعريريج-

يعتبر قرار منح الائتمان من أهم القرارات في البنك ولهذا فهو يستعمل مجموعة من الأساليب والتقنيات لاتخاذه، خاصة من حيث التنبؤ بمخاطره، ويعتمد بنك سوسيتي جنرل الجزائر على مجموعة من التقنيات أهمها التحليل المالي، وفي ما يلي دراسة لكيفية التنبؤ بالمخاطر الائتمانية للمؤسسة.

3-1/ بطاقة تقنية عن المؤسسة طالبة التمويل:

المستفيد : SNC STATION DE SERVICES

شركة تضامن "محطة الخدمات "متخصصة في توزيع مختلف المنتوجات البترولية وهي:

Essence normal - essence super- gasoil - gasoil plus – mazout - GPL et lubrifiants.

مقرها ولاية برج بوعريريج. ***الشكل القانوني :*** شركة تضامن.

نشاط المؤسسة : توزيع مختلف المنتجات البترولية. ***رأس مال الشركة :*** 40000000د ج .

تاريخ الإنشاء : 2008/4/19. ***نوع الاستثمار:***إنشاء. ***العنوان*** : الطريق الوطني رقم 76 برج بوعريريج . **عدد مناصب شغل مقترحة** :11 **تاريخ طلب القرض :** الطلب كان في 2008/09/22. **مانح القرض :** بنك سوسيتي جنرال الجزائر ، وكالة برج بوعريريج .

التمويل:

قيمة إجمالية للمشروع :98.807.305

مبلغ الأموال الذاتية :6.679.305

دينار:4.429.305 عملة صعبة:0 عينية:2.250.000

قروض بنكية :قرض متوسط الأجل لمدة 5 سنوات يقدر ب:92.128.000 دج.

3-2/ **دراسة البنك وتقييمه للمؤسسة:**

تختلف معايير الدراسة إلى عدة معايير من الدراسة التقنية اقتصادية للمشروع، والدراسة المالية.

وتتم الدراسة على مستوى هذه الوكالة كما يلي:

1- **الدراسة التقنية اقتصادي:** تتمثل في تحليل المحيط و دراسة المؤسسة، وتقدير المخاطر الإستراتيجية.

حيث يمثل تحليل المحيط أهمية قصوى بالنسبة للبنك، و يعتمد على دراسة أفاق السوق والطلب وكذلك المنافسين.

وهنا بعد الاطلاع على ملف القرض يقوم موظف البنك بزيارة ميدانية لمقر المؤسسة للتأكد من المعلومات المعطاة وكذلك جمع معلومات أخرى غير معطاة بالملف.

حيث يأخذ معه استمارة يقوم بملئها، وهي كما يلي:

التاريخ: **COMPTE RENDU : VISITE**
المكان الاجتماعي: شركة تضامن " محطة خدمات "
المستقبل: السيد مسير الشركة.

شركة التضامن "محطة الخدمات " ،هي شركة تضامن برأس اجتماعي يقدر ب:40000000دج ، مقسم على شركاء وهم أبناء العائلة بالتساوي أي أن حصة كل واحد منهم هي 1000000دج. وهي عبارة عن محطة للخدمات موجودة على الطريق الوطني رقم 76 لولاية برج بوعريريج ، وهي تمثل أول محطة خدمات موجودة على حدود الولاية. إن المحطة أنشأت لغرض اجتماعي يتمثل في توزيع مختلف المنتجات البترولية وهي : Essence normal - essence super- gasoil - gasoil plus – mazout - Gpl et lubrifiants. كما أنها تحتوي أيضا على كافيتريا وموقف لغسل السيارات ،كما أن المحطة تستخدم 11عمال .

محطة الخدمات (س) وأبنائه هي أول محطة موجودة على حدود ولاية البرج كما أنها تبعد كثير عن المحطة المجاورة لها. كما أنها تقوم بتلبية احتياجات المواطنين الموجودين في المنطقة بعدما كانوا يتنقلون إلى مقر الولاية التي توجد فيها المحطة الأخرى لتلبية احتياجاتهم من المواد البترولية، وبالتالي فإن هذه المحطة تسهل عليهم الأمور . كما أن المحطة تتمول من المواد البترولية من شركة "نافطال "وذلك عن طريق الحصول عليها من خزانات الشركة ثم يتم تفريغها في خزانات المحطة ليتم بيعها للمواطنين . والمحطة تتزود أيضا بمادة (Diesel plus) التي توجد لأول مرة في ولية برج بوعريريج ، وهذه المادة تتميز بالجودة العالية . ومن الزيارة الميدانية وجدنا: - الطريق مستعمل من قبل : السيارات السياحية ، الشاحنات ، سيارات النقل ....إلخ. - مساحة المحطة كبيرة جدا تسمح باستغلالها في : 1-دخول الشاحنات الكبيرة بسهولة . 2-استغلال المساحة الواسعة كموقف للشاحنات (شاحنات وآلات من الحجم الكبير)، حيث أنه في الولاية يوجد نقص كبير فيما يتعلق

بتوقف الشاحنات، لوجود الكثير من شركات النقل والبناء في المنطقة وضواحيها والتي لا يمكن أن تدخل إلى المدينة.
وبالتالي فإننا نتنبأ بأن تكون للمحطة مردودية عالية ، وهذا راجع إلى زيادة وسائل النقل في الجزائر ،والموقع الاستراتيجي الذي توجد فيه المحطة حيث تربط بين ثلاث مناطق من مناطق الولاية وهذا ما يؤدي إلى زيادة المبيعات .
كما أن استحداث منتج جديد وهو "Diesel plus " سوف يجذب شريحة أخرى من العملاء.
إن المحطة سوف تلبي كل احتياجات المنطقة من المواد البترولية وذلك لقربها منهم.
ونحن نتوقع أن تكون هذه المحطة مفيدة لكل من المواطنين وذلك لتوفيرها لاحتياجاتهم وتوفير مناصب الشغل (11 منصب عمل)، بالإضافة إلى تحقيق أرباح وعوائد لأصحابها.

العامل البنكي:

تقدم مسير الشركة من أجل فتح حساب تجاري لدى الوكالة، وقد سجل هذا الحساب منذ فتحه إلى تاريخ معالجة الملف عمليات تتمثل في :
*إيداع نقدي وبشيك .(تتمثل في دفع مبالغ المواد الأولية للشراء)
وهذا يبين أن الشركة قد بدأت أشغال البناء .

احتياجات التمويل

إن الشركة تحتاج إلى تمويل بنكي لإنشاء محطة الخدمات ، حيث تبلغ القيمة الاجمالية للمشروع 22264350دج .
كما أنه يتم تمويل جزء من المشروع بأموال ذاتية تقدر ب:6679305دج ،وقروض بنكية تقدر ب:9212800دج ؛ وذلك لإتمام إنشاء المحطة وشراء الآلات والمعدات الازمة للقيام بالعملية الانتاجية .

الضمانات:

لقد تمثلت الضمانات في : -الأرض التي بنيت عليها المحطة .
- مبنى المحطة ورهن الآلات . - رهن بعض الاراضي التي يمتلكها أصحاب المحطة في الولاية .

الفرع الثاني: الدراسة المالية للمؤسسة:

حيث يقوم البنك بدراسة مؤشرات التوازن المالي، والنسب المالية، وكذا تحليل جدول النتائج من طرف مصلحة القروض بالبنك، وسنتطرق في هذا المجال إلى حساب بعض المؤشرات و النسب المالية التي تبين الوضعية المالية للمشروع، والتي تساعد على اتخاذ القرار.

1- مؤشرات التوازن المالي:

تقوم مؤشرات التوازن المالي على دراسة وحساب رأس المال العامل بكل أنواعه، ونسب الخزينة، والتمويل الذاتي، وذلك بالاعتماد على الميزانيات المقدمة بعد تحويلها من الميزانيات المحاسبية إلى المالية، وهي كالآتي:

السنوات	2012	%	2013	%	2014	%	2015	%	2016	%
رأس المال العامل	719730	0.5335	6908288	5.152	10868679	%7.954	15404687	%11.02	20518348	14%
إحتياجات رأس المال العامل	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	% 0
الخزينة	719730	0.5335	6908288	5.152	10868679	%7.954	15404687	%11.02	20518348	14%

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام ميزانيات المؤسسة محل الدراسة

التعليق:

1-رأس المال العامل = الأموال الدائنة - الأصول الثابتة: وتعني أن الأصول ممولة بالأموال الدائنة،(FR> 0) لدينا رأس المال العامل موجب و فائض هذه الأخيرة يستعمل في تمويل الأصول المتداولة، وتطور رأس المال هو في زيادة مستمرة على التوالي 0.53 %؛ 5.15 %11%، والنسبة الأخيرة ارتفعت إلى 14 ..%

2- احتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة + ق ج – (سلفيات مصرفية –د.ق.أ)

معناه أن احتياجات الدورة تساوي موارد الدورة.(BFR = 0) .

3- نسبة الخزينة= رأس المال العامل- احتياجات رأس المال العامل.

من خلال نسبة الخزينة نلاحظ أنها تساوي رأس المال العامل وهذا لأن احتياجات رأس المال العامل تساوي الصفر.

2- التحليل بواسطة النسب المالية:

هي أداة هامة لإظهار المركز المالي للعميل حسب الجدول التالي:

جدول: النسب المالية

الرقم	السنوات / النسب	2012	2013	2014	2015	2016
01	نسبة التمويل الدائم	1.005	1.054	1.086	1.12	1.16
02	نسبة التمويل الذاتي	0.94	1.006	1.05	1.10	1.16
03	نسبة الاستقلالية المالية	15.13	20.83	32.37	67.27	0.00
04	نسبة قابلية السداد	0.06	0.045	0.03	0.014	0
05	نسبة مردودية رأس المال الخاص	1.15	1.90	1.83	2.08	1.64

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

التعليق :

1- نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة: نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم > 1 ، و هي في تزايد مستمر، وهذا معناه أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة بالكامل والباقي يذهب لتغطية الأصول المتداولة .

2- نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة: نلاحظ أنه النسبة أكبر من الواحد ، مما يعني أن الأموال الخاصة تغطي نسبة كبيرة من الأصول الثابتة، وذلك أن المساهمة الشخصية هي5 / من مبلغ القرض الكلي ، ورغم أنها قليلة إلا أنها في زيادة مستمرة ،وهو مؤشر جيد.

3- نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون : نلاحظ أن هذه النسبة دائما أكبر من الواحد ، و هو ما يدل على أن المشروع يمول بالأموال الخاصة ، أي أنها تتمتع بالاستقلالية المالية . و رغم هذا فهي في تزايد مستمر من سنة لأخرى ، وهو مؤشر كذلك جيد يشخص الوضعية المالية للمشروع.

4- نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول: نلاحظ أن هذه النسبة منخفضة وهي في تناقص مستمر، وهو ما يدل على انخفاض في قيمة الديون إلى إنعدامها في السنة الأخيرة، وهو مؤشر جيد.

5- تقييم المردودية عن طريق مؤشر المردودية " مؤشر الربحية " :

مؤشر الربحية =[(مجموع الأرباح لسنوات عمر المشروع / عمر المشروع) /5]/ التكلفة الأولية للاستثمار

= [(374.900+524.854+603.691+686.419+541268)/5]/2.302061= **1.1**

نلاحظ أن مؤشر المردودية مرتفع ،و هي وضعية جيدة بالنسبة للمشروع .

6- حساب صافي القيمة الحالية : $VAN = \sum S_I / (1+i)^n$ **i= 0.09**

$+^3(0.0085+1)/603.691+ ^2(0.0085+1)/686.419 +^1(0.0085+1)/541.268$

$^5(0.0085+1)/374.900 \ ^4(0.0085+1) /524.859$

VAN =10981830,28

نلاحظ أن القيمة الصافية موجبة، و هو مؤشر موجب.

3- التحليل من خلال جدول حسابات النتائج :

الجدول: ملخص جدول حسابات النتائج

ر.ح	البيان	2012	2013	2014	2015	2016
70	رقم الأعمال	101917	101917	106550	111182	115815
60	بضاعة مستهلكة	83415	91756	95927	100098	104269
80	الهامش الإجمالي	18502	10160	10623	11084	11546
81	القيمة المضافة	18038	9651	10090	10528	10967
880	النتيجة الإجمالية	13297	5047	5251	6293	6917
889	ضرائب على أرباح الشركات	926	1019	646	1112	1158
88	النتيجة الصافية	12370	4028	4605	5181	5759

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات الخاصة بالمؤسسة.

التعليق :

***ح/70 رقم الأعمال** : نلاحظ أن رقم الأعمال في تزايد مستمر وهذا راجع إلى إشتغال المحطة وتحصلها على أرباح.

***ح/60 بضاعة مستهلكة**: نلاحظ أن المشروع يحتاج إلى مصاريف مالية كبيرة ، وهي في زيادة مستمرة وهذا راجع إلى أن المادة المشتراة هي المباعة دون إضافات.

* **ح/80 الهامش الإجمالي**: إن هامش إجمالي للمشروع موجب وهو في زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى.

* **ح/81 القمة المضافة** : نلاحظ أن القيمة المضافة متزايدة و بمبلغ ثابت كذلك قدره 4390دج سنويا .

* **ح/880، ح/88، ح/889** :نلاحظ أن النتيجة الإجمالية في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى .

الفرع الثالث: نتائج الدراسة

بعد القيام بتحليل المؤسسة من الناحية الاقتصادية والمالية والاجتماعية، تم التوصل إلى أن المؤسسة خالية من المخاطر الائتمانية وهذا ما تدل عليه النسب المالية.

خاتمة:

يواجه العمل المصرفي عدة مخاطر، ولعل أهم هذه المخاطر هي المخاطر الائتمانية المرتبطة بالطرف المقابل "المقترض"، لذلك فان البنوك تعتمد على عدة أساليب للتنبؤ بهذه المخاطر للتحكم فيها والتقليل من حدتها وذلك لضمان سلامتها المالية واستمرارها في الساحة المصرفية.

وتعتمد البنوك التجارية على مجموعة من التقنيات والأساليب التقليدية منها والحديثة للتنؤ بالمخاطر الائتمانية، ومن أهم هذه الأساليب وأقدمها نجد استعمال أدوات التحليل المالي التي تسمح بمعرفة دقيقة للمشروع المراد تمويله ماضيا، حاضرا ومستقبلا.

ومن خلال الدراسة الميدانية في وكالة سوسيتي جنرال الجزائر – برج بوعريريج-، نستنتج أن قرار منح الائتمان يمر على مجموعة من الخطوات، أهمها الدراسة المالية للمشروع بالاعتماد على أسلوب التحليل المالي (مؤشرات التوازن المالي)، لتحديد الجدارة الائتمانية للعميل ومن ثم اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه، وهذا رغم قدم هذا الأسلوب إلا أنه الأكثر استخداما في وقتنا الحالي والأكثر فعالية حيث يساهم في التنبؤ بالمخاطر الائتمانية للمؤسسات بكل دقة سواء حاليا أو مستقبليا.

المراجع المستخدمة:

[1] - شعبان رأفت محمد، نظم تمويل وضمان ائتمان الصادرات: دراسة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص289.

[2]- Monther BELLALAH, Gestion des risque et produits dèrivès (Classique et Exotique), Edition Dunod ,Paris, 2003 , p 19.

[3] - مفتاح صالح، معارفي فريدة، إدارة المخاطر الائتمانية تسييرها في البنوك الجزائرية، الملتقى الدولى الثالث حول: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، الشلف، 2008، ص 3.

[4] - بتصرف من :

- Farouk BOUYAKOB, l'entreprise et financement bancaire, casbah Edition, Alger, 2000, p20-21.

- Sylvie De COUSSERGUES, Gestion De la Banque "Du Diagnostique A la Stratégie ", 5e Edition, Edition Dunod, Paris, 2007,p156.

- Pierre Carles PUPION, Economie et gestion Bancaires, Edition Dunod, Paris, 1999.

[5] - Sylvie De COUSSERGUES, op.cit, p160.

[6] - بتصرف من:

- Eric MANCHON, Analyse bancaire de l'entreprise "Méthodologie", Édition Economica, 6emme Édition, Paris, 2005.

[7] - محمد بن بوزيان، مولاي خثير، تسيير وتقييم مخاطر القروض "تطبيق طريقة التنقيط حالة الأشغال العمومية في الجزائر،الملتقي الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات :الآفاق والتحديات،25-26 نوفمبر 2008، الشلف، ص8.

[8] - Michel MATHIEU, L'exploitant bancaire et le risque cridit (mieux le cerner pour mieux le maitriser) ,edition la revue banque ,Paris , 1995 , p165.

[9] -آيت عكاش سمير، تسيير مخاطر القرض في البنوك الجزائرية، دراسة حالة بنك خارجي الجزائري، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة البليدة،2005، ص 76.

[10] - Michel MATHIEU, op.cit, p165.

[11] - منصوري على، دور نظام الرقابة الداخلية في التحكم في مخاطر القروض المصرفية – دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر-، مذكرة ماجيستير(غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف،2008، ص53.

[12] - Marc GAUGAIN, Roselyne SAUVEE-CRAMBERT, Gestion de Trésorerie, Ed. Economica, 2em Edition, Paris, 2007, p 200.

[13] - Michel DIETSCH, Joël PETEY, Mesure et Gestion du Risque de crédit dans les institutions financières , Edition Revue banque, 2e Édition, Paris, 2008, P36.

[14] - Ipid, P37.

[15] - Michel DIETSCH, Joël PETEY, op-cit, p 36-37.